الابْتِدَاءُ

المبتدأ[1]: هو الاسم صريحًا أو مؤولاً مجردًا عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لمكتف به.

وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين: ذو خبر، ووصف رافع لما يغني عن الخبر، وقد أشار إلى الأول بقوله:

---

(١) **المبتدأ**: هو الاسم المجرَّد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرًا عنه، أو وَصْفًا رافِعًا لمستغنًى عنه.

أقسام المبتدأ باعتبار خبره

المبتدأ باعتبار خبره قسمان:

١- مبتدأ له خبر، نحو: زيدٌ عَاذِرٌ من اعتذر، ونحو: الطالبُ مجتهدٌ.

٢- مبتدأ له فاعل سَدَّ مسدَّ الخَبر، نحو: أسَارٍ ذَانِ. فالهمزة للاستفهام، وسارٍ: مبتدأ، وذَانِ: فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

شروط المبتدأ الذي يرفع فاعلا يُغني عن الخبر

يشترط له أربعة شروط، هي:

١- أن يكون المبتدأ وصفاً. والمقصود بالوصف: المشتق كاسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل... إلخ.

٢- أن يَعْتمد الوصف على استفهام، أو نفي. كما اشترط البصريين إلا الأخفش.

٣- أن يكون مرفوعه اسماً ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلا.

٤- أن يتمّ الكلام بمرفوعه.

وتتحقق هذه الشروط في الأمثلة الآتية: أقائمٌ الزيدان؟ ما قائمٌ الزيدان. أقائم أنتما؟

الحكم إذا لم تتحقق الشروط السابقة

- إذا لم يتحقق الشرط الأول فلا يكون ما بعد المبتدأ فاعلا، نحو: أزيدٌ قائم؟ فزيدٌ: مبتدأ، وقائم: خبر؛ وذلك لأن المبتدأ ليس وصفًا.

- وإذا لم يتحقق الشرط الثاني فلا يكون الوصف مبتدأ، نحو: قائم الزيدان. فقائمٌ: خبر مقدم، ولا يُعرب مبتدأ؛ لأنه وَصْف لم يعتمد على استفهام، أو نفي.

- وإذا لم يتحقق الشرطان الثالث، والرابع فلا يعرب الوصف مبتدأ.

فمثال عدم تحقق الشرط الثالث، قولك: ما زيد قائمٌ ولا قاعدٌ. فقاعد: خبر وليس مبتدأ، والضمير المستتر فيه لم يُغْنِ عن الخبر؛ لأنه ليس بمنفصل، والشرط أن يكون المرفوع اسماً ظاهراً، أو ضميراً منفصلا.

ومثال عدم تحقق الشرط الرابع قولك: أقائمٌ أبواه زيد. فزيد: مبتدأ مؤخر، وأبواه: فاعل بقائم. وقائم: خبر مقدم وليس مبتدأ وإن اعتمد على استفهام؛ لأن الكلام لا يتم بمرفوعه (الفاعل) فالمعنى لا يتمّ إذا قلت: (أقائم أبواه) لأن الضمير لابدَّ له من عائد ولا عائد هنا.

١١٤- مُبْتَدَأ زَيْـدٌ وَعَـاذِرٌ خَبَـرْ إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَـنِ اعْتَـذَرْ

فاكتفى بالمثال عن الحد، فزيد من قولك: (**زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ**) مبتدأ، و(**عاذر**) من المثال المذكور خبره، (**من اعتذر**) تتميم للبيت، و(**مبتدأ خبر مقدم**)، و(**زيد**) مبتدأ و(**خبر**) خبر عنه، و(**إن قلت**) شرط (**زيد عاذر**) مبتدأ وخبره، و(**من اعتذر**) مفعول بعاذر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ولو قالت: إن قلت:

زيد عاذر من اعتذار، فالمبتدأ زيد، وعاذر خبر لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله:

١١٥- وَأَوَّلٌ مُبْتَـدَأٌ وَالثَّـانِي فَاعِلٌ اغْنَـى فِـي أَسَـارٍ ذَانِ

١١٦-وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ وَقَـدْ يَجُوزُ نَحْوَ فَائِزٌ أُولُـو الرَّشَـدْ

١١٧-وَالثَّانِ مُبْتَدًا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

يعني: أنك إذا قلت: (**أسار ذان**) فالأول الذي هو أسار مبتدأ، والثاني الذي هو ذان، فاعل أغنى عن الخبر، فسار اسم فاعل من سري، وذان تثنية ذا، وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر لأنه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوع، وقوله: (**قس**) أي قس عل المثالين وهما: (**زيد عاذر**) و(**أسار ذان**) وقس على الثاني أيضاً في كونه بعد استفهام وقوله: (**وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ**) يعني أن النفي مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور بعده، فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر[1]: [البسيط]

أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى، أَمْ نَوَوْا ظَعَنـا؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ ومَنْ قَطَنا

ومثاله بعد النفي قول الشاعر[2]: [الطويل]

---

(١) لم أقفْ على قائله.

و (قاطن): مقيم. و (ظعنًا): رحيلا.

والمعنى: أمقيم قومُ سلمى في مكانهم الّذي أعهده؟، أمْ عزموا على الرّحيل؟؛ فإنْ كانوا قد عزموا على الرّحيل فعيش من يقيم ويتخلّف عنهم يكون عجيبًا.

والشّاهد فيه: (أقاطنٌ قوم سلمى) حيث سوّغ الابتداء بهذه النّكرة - قاطن - كونها في معنى الفعل، مع اعتمادها على الاستفهام.

وجميعُ النُّحاة استشهدوا بهذا البيت على اعتماد الوصف (قاطن) على الاستفهام بالهمزة، وهو اسم فاعل مبتدأ، فاستغنى بمرفوعه عن الخبر.

انظر: شرح التّسهيل ٢٦٩/١، وابن النّاظم ١٠٦، وأوضح المسالك ١٣٤/١، وتخليص الشّواهد ١٨١، والمساعد ٢٠٤/١، والمقاصد النّحويّة ٥١٢/١، والتّصريح ١٥٧/١، والأشمونيّ ١٩٠/١.

(٢) لم أقفَ على قائله.

خَليليَّ، ما واف بعَهْـديَ أنتُمـا إذا لم تكونا لي على مَـنْ أُقـاطِعُ

وقوله: (**وقد يَجُوزُ نَحْوَ فَائزٌ أُولُو الرَّشَدْ**) يعني أن هذا الوصف المذكور قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي، وفهم من قوله: (**قد يجوز**) قلة ذلك ومنه قول الشاعر[1]: [الطويل]

=

والمعنى: يقول لصديقَيْه: إنّكما إذا لم تكونا لي على مَنْ أُعاديه، وإذا لم تقاطِعا مَن أُقاطع من النّاس من أجلي، فإنّكما لم تَفيَا بما بيننا من الصّداقة والوِداد.

والشّاهد فيه: (ما وافٍ بعهديَ أنتما) حيث سوّغ الابتداء بهذه النّكرة (وافٍ) كونها في معنى الفعل، مع اعتمادها على النّفي.

وجميعُ النّحاة استشهدوا بهذا البيت على اعتماد الوصف (وافٍ) على النّفي (ما)، وهو اسم فاعل، فرفع فاعلا سدّ مسدّ الخبر.

انظر: شرح التّسهيل ٢٦٩/١، وابن النّاظم ١٠٦، وأوضح المسالك ١٣٣/١، وتخليص الشّواهد ١٨١، والمساعِد ٢٠٤/١، والمقاصد النّحويّة ٥١٦/١، والتّصريح ١٥٧/١، والهمع ٦/٢، والأشمونيّ ١٩١/١.

(١) هذا البيت ينسب إلى رجل طائي، ولم أقف على قائله.

اللغة: " خبير " من الخبرة، وهي العلم بالشئ " بنو لهب " جماعة من بني نصر ابن الازد، يقال: إنهم أزجر قوم، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف

بكثيرة عزة: تيممت لهبا أبتغي العلم عندهم وقد صار علم العائفين إلى لهب المعنى: إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع إليه، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه.

الاعراب: " خبير " مبتدأ، والذي سوغ الابتداء به – مع كونه نكرة – أنه عامل فيما بعده " بنو " فاعل بخبير سد مسد الخبر، وبنو مضاف، و" لهب " مضاف إليه " فلا " الفاء عاطفة، لا: ناهية " تك " فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت " ملغيا " خبرتك، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه " مقالة " مفعول به لملغ، ومقالة مضاف و" لهبي " مضاف إليه " إذا " ظرف للمستقبل من الزمان ويجوز أن يكون مضمنا معنى الشرط " الطير " فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة " إذا " إليها، وهي جملة الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا مرت الطير فلاتك ملغيا.

إلخ " مرت " مر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على " الطير " والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الاعراب مفسرة.

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فَلا تَكُ مُلْغِياً مَقالَةَ لِهْبِيٍّ، إِذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

(فَفائز أولو الرشد) في المثال مثل خبير بنو لهب في البيت.

وقوله: **(وَالثَّان مُبْتَدًا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إلى آخر البيت)** يعني أن الوصف المذكور إذا كان مطابقا لمرفوعه في غير الأفراد وهو التثنية والجمع، جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعا بالوصف مبتدأ، وجعل الوصف خبرا مقدما وذلك نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، فالزيدان مبتدأ وأقائمان خبره، ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذي بعده، وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثني ولا يجمع، وفهم من قوله: **(في سوَى الإفْرَاد)** إن المطابق في الإفراد لا يتعين فيه كون الثاني مبتدأ والوصف خبرا، بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي﴾ [مريم:٤٦] فيجوز في أراغب أن يكون خبرا مقدما، وأن يكون مبتدأ، أو أنت فاعل سد مسد الخبر.

فقوله: فأول مبتدأ، ومبتدأ خبره، والثاني مبتدأ، وفاعل خبره، وأغنى فعل ماض في موضع الصفة لفاعل ومعموله محذوف وتقديره: أغنى عن الخبر، وفي أسار على حذف القول أي في قولك: أسار ذان، وقس فعل أمر ومعموله محذوف أيضاً تقديره: قس على ما ذكر، والنفي مبتدأ وخبره كاستفهام، ونحو فاعل يجوز، وفائز مبتدأ، وأولوا الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أي نحو قولك: فائز أولوا الرشد، والثان مبتدأ

=

الشاهد فيه: قوله " خبير بنو لهب " حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والاخفش للبيت، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استنادا إلى هذا البيت ونحوه.

ويرى البصريون – ما عدا الاخفش – أن قوله " خبير " خبر مقدم، وقوله " بنو " مبتدأ مؤخر، وهذا هو الراجح الذي نصره العلماء كافة، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور – وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين، إفرادا وتثنية وجمعا، وهنا لا تطابق بينهما لان " خبير " مفرد، و" بنو لهب " جمع، فلزم على توجيه البصريين الاخبار عن الجمع بالمفرد – فالجواب على هذا أيسر مما تظن، فإن " خبير " في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل، والمحمدان عدل، والمحمدون عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشئ الذي يشبه شيئا حكم ذلك الشئ، تحقيقا لمقتضى المشابهة، وقد وردت صيغة فعيل مخبرا بها عن الجماعة، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبرا ظاهرا عن الجمع في نحو قوله تعالى: (والملائكة بعد ذلك ظهير) وقول الشاعر: هن صديق للذي لم يشب.

انظر: شرح عمدة الحافظ ص ١٥، وشرح التسهيل ١/ ٤٥ والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٩٤.

وخبره مبتدأ، وذا مبتدأ، والوصف صفة له، وخبر خبره، وإن حرف شرط، وفعل الشرط استقر، وفي سوى متعلق باستقر، وطبقا حال من فاعل استقر المستتر و وهو عائد على الوصف والتقدير: إن استقر الوصف مطابقا لمرفوعه في غير الإفراد، ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع وإعرابه فاعل بفعل مقدر بفسره استقر وهو بمعنى مطابقة، والتقدير: إن استقرت مطابقة بين الوصف ومرفوعة: ثم قال:

١١٨- وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتَدا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بالْمُبْتَدَا

يعني[1]: أن الرافع للمبتدأ هو (**الابتداء**) والرافع هو (**المبتدأ**) والابتداء هو جعلك الاسم أولا لتخبر عنه ثانيا فهو معنى من المعاني، وهو الذي ذكره هو مذهب سيبويه قال: فأما الذي بيني عليه شيء هو هو معنى، فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك نحو قولك: عبد الله منطق، والضمير في (**رفعوا**) عائد على العرب، (**رفع**) مبتدأ، وخبره (**بالمبتدأ**) والعامل في (**كذاك**) الاستقرار الذي تعلقت به الباء في قوله: (**بالمبتدأ**). ثم قال:

١١٩- وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ كَاللَّهِ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ

يعني[2]: أن الخبر هو الجزاء الذي تمت به فائدة الجملة الاسمية، وإنما خص الخبر بكونه متم الفائدة، وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين لأن الخبر هو الجزء الأخير من

---

(١) إنّ المبتدأ مرفوع بالعامل المعنوي وهو الابتداء. والخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل فيه لفظي. وهذا هو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين.

المبتدأ: هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها.

شرح التعريف

العامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجرَّدا من العوامل اللفظية غير الزائدة (أي: العوامل الأصلية) ولكنه قد يُسبق بالعوامل الزائدة أو ما أشبهها.

واحترزوا بقولهم (غير الزائدة) من نحو: هل منْ خَبَر. فخبرٌ: مبتدأ في محل رفع؛ لأنه مجرد من العوامل الأصلية (غير الزائدة) ولكنه مجرور لفظاً بمنْ الزائدة، ومن نحو: (بحَسْبك درْهَمٌ) فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرد من العوامل الأصلية، و لم يتجرد من الزائدة؛ لأن الباء الداخلة عليه زائدة.

واحترزوا كذلك من العوامل الشبيهة بالزائدة، كحرف الجر (رُبَّ) في قولك: رُبَّ رجلٍ قائمٌ. فرجلٌ: مبتدأ في محل رفع مجرور لفظًا بحرف جرٍّ شبيه بالزائد، وهو (رُبَّ) وقائم: خبر.

(٢) **عَرَّف الناظم الخبر**: بأنه الجزء الْمُتِمُّ للفائدة.

وشُبْهَة هذا التعريف: أنَّ الفاعل داخلٌ فيه، نحو: قام زيدٌ، فإنه يصدُق على زيد أنه الجزء المتمُّ للفائدة. فعرف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصا بالمعرف دون غيره.

تعريف آخر للخبر: هو الجزء الْمُنْتَظِم منه مع المبتدأ جملة (أي: تتكون جملة مفيدة من المبتدأ، والخبر).

ولا يدخل الفاعل في هذا التعريف؛ لأن الفاعل لا يكوِّن مع المبتدأ جملة، بل مع الفعل.

الجزأين فيه تمت الفائدة، ولأنه الجزء المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين: الله بر لأن الله تعالى يبر عباده بمعنى يحسن إليهم، والأيادي شاهدة والأيادي النعم وهو جمع أيد، وأيد جمع يد فهو جمع الجمع. ثم قال:

١٢٠- وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

يعني[1]: أن خبر المبتدأ يأتي (**مفردا**) وهو الأصل، ويأتي (**جملة**) والمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة ولا شبيها بالجملة وذلك نحو: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وشمل الجملة الاسمية نحو: زيد أبوه قائم، والفعلية نحو: زيد قام أبوه.

---

(١) **الخبر ثلاثة أقسام، هي:**

١- المفرد، نحو: اللهُ غفورٌ.

٢- جملة، وهي نوعان:

أ- جملة اسمية، نحو: الطالبُ كتابُه جديدٌ. ب- جملة فعلية، نحو: الطالبُ يكتبُ درسَه.

٣- شبه جملة، وهي نوعان:

أ- جار ومجرور، نحو: الطالبُ في الفصل. ب- ظرف، نحو: القلمُ فوق المكتب.

معنى قول الناظم (حاوية معنى الذي سيقت له)

المعنى: أن الجملة الخبرية تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ إذا لم تكن هي المبتدأ في المعنى، نحو: زيدٌ قام أبوه. فالجملة الخبرية (قام أبوه) ليست هي معنى زيد؛ ولذلك احتاجت إلى رابط وهو الضمير (الهاء) في أبوه.

أما إذا كانت الجملة الخبرية هي المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط، نحو: نُطْقِي اللهُ حسبي. فجملة (الله حسبي) مبتدأ وخبر في محل رفع خبر للمبتدأ الأول (نُطقي) واستغنت عن الرابط؛ لأن قولك (الله حسبي) هو معنى (نطقي)، ونحو: قولي لا إله إلا الله.

أنواع الرابط

الرابط أنواع كثيرة أشهرها:

١- الضمير، نحو: زيدٌ قام أبوه. وقد يكون الضمير مُقدَّرًا، نحو: السَّمْنُ مَنَوانِ بِدرْهم، والتقدير: منوان منْه. (والمنوان مثنى الْمَنَا، وهو: معيار يُكَال به أو يُوزَن).

٢- الإشارة إلى المبتدأ، كما في قوله تعالى: (وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ) في قراءة مَنْ رفع (لباسُ) فلباسُ: مبتدأ أول، وذلك: مبتدأ ثان، وخير: خبر للمبتدأ الثاني، وجملة (ذلك خير) خبر للمبتدأ الأول (لباس) واسم الإشارة (ذلك) يعود إلى المبتدأ الأول (لباس).

٣- تكرار المبتدأ بلفظه بقصد التفخيم، أو التحقير. والتكرار يكون بإعادة المبتدأ بلفظه ومعناه معًا، كما في قوله تعالى: (الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ) وقوله تعالى: (الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ) فجملتا (ما الحاقة، وما القارعة) خبر للحاقة وللقارعة، وهذا مقام التفخيم.

وقد يكون للتحقير، كقولك: زيدٌ ما زيدٌ؛ تقول ذلك تحقيرًا لشأنه.

٤- عموم يشمل المبتدأ، نحو: زيدٌ نِعْمَ الرَّجلُ. فالخبر (نعم الرجل) عموم يشمل المبتدأ (زيد) وغيره.

وقوله: (**حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذي سِيقَتْ لَهْ**) يعني أن الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وإنما قال: (**حاوية معنى**) و لم يقل: حاوية ضمير ليشمل نحو: زيد قام أبوه، وغيره مما يقع به الربط وهو اسم الإشارة كقوله عز وجل: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] على قراءة الرفع وتكرار اللفظ بعينه كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢] ومفردا حال من فاعل يأتي الأول المستتر، وجملة حال من الضمير في (**يأتي**) الثاني والضميران معا عائدان على الخبر، و(**حاوية**) صفة لجملة، و(**معنى**) مفعول بحاوية، (**والذي**) وأقع على المبتدأ وصلته (**سبقت له**) والضمير العائد من الصلة إلى الموصول هو المجرور باللام، وفي سيقت ضمير يعود على الجملة والتقدير: يأتي الخبر مفردا، ويأتي جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذي سيقت له الجملة وهو المبتدأ، ولما كان من الجملة الواقعة خبرا ما لا يحتاج إلى رابط رابط نبه على ذلك بقوله:

١٢١- وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا كَنُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

يعني: أن الجملة المخبر بها إذا كانت هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم مثل ذلك بقوله: (**كَنُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى**) فـ (**فنطقي**) مبتدأ، (**والله حسبي**) جملة في موضع الخبر وليس فيها ضمير لأن الله حسبي هو نطقي، ونطقي هو الله حسبي ومثل ذلك هجيري أبو بكر: لا إله إلا الله و(**إياه**) خبر (**تكون**) واسمها مستتر يعود على الجملة، و(**معنى**) منصوب على إسقاط حرف الجر، و(**اكتفى**) جواب الشرط فيه ضمير يعود على المبتدأ والضمير في (**بها**) عائد على الجملة.

ثم قال:

١٢٢- وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِن

قسم الخبر المفرد إلى جامد ومشتق، وذكر أن (**الجامد فارغ**) يعني من الضمير نحو: زيد أخوك، وأنت زيد، وإن المشتق يتحمل ضميرًا مستكنًا أي لا يظهر نحو: زيد قائم، ففي قائم ضمير مستكن تقديره هو، والمشتق هنا اسم الفاعل واسم المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ودخل في قوله: (**وإن يشتق**) ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو: زيد تميمي، وزيد أسد.

(**فإن قلت**): ظاهر كلامه أن الضمير في (**يشتق**) عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح لأن الجامد لا يشتق. (**قلت**): هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود، ونظيره ما تقدم في قوله: وقد تزاد لازما، وما ذكره من كون المنشق يستكن فيه الضمير إنما هو في الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدأ، وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب إبرازه ضميرا كان الفاعل أو ظاهرا، وإلى ذلك أشار بقوله:

١٢٣- وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا

يعني: أن الخبر المفرد المشتق إذا تلا غير من هو له واجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ، وشمل صورتين إحداهما أن يكون المرفوع ظاهرا نحو: زيد قائم أبوه، فالضمير المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارزة، والأخرى: أن يكون المرفوع ضميرا. وقوله: (**مطلقا**) يعني خيف اللبس أو لم يخف وشمل صورتين إحداهما: ما يعرض فيه اللبس نحو: زيد عمرو وضاربه هو، إذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها، والأخرى: ما لا ليس فيها بنحو: زيد هند ضاربها هو، وهذا مختلف فيها، فمذهب البصريين أن يجب فلها الإبراز كالتي قبلها، ومذهب الكوفيين أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار، ومذهب الناظم في هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال: (**مطلقا**) وقوله: (**وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا**) أي أبرز الضمير، ومطلقا منصوب على الحال من الضمير المنصوب في وأبرزته، وفي (**تلا**) ضمير يعود على الخبر، و(**ما**) واقعة على المبتدأ وهي موصولة مفعولة بتلا، ومعناه اسم ليس.

والضمير في (**معناه**) عائد على ما هو الرابط بين الصلة والموصول، والضمير في (**له**) عائد على المبتدأ، و(**محصلا**) خبر ليس، وفي قوله: محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر، وتقدير البيت: وأبرز الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مطلقا إذا تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ. ثم قال:

١٢٤-وَأَخْبَرُوَا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرْ

من أقسام الخبر أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا وهو راجع في التقدير إلى المفرد أو إلى الجملة، ولذلك قال: (**نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرْ**) فإذا قلت: زيد عندك أو زيد في الدار فالتقدير: زيد كائن أو مستقر عندك، أو زيد كان أو استقر عندك، وإنما جعلوا هذا النوع قسما ثالثا زائدا على المفرد والجملة لأنه عوض من الخبر، ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه، ووجهه أن أصل الخبر الإفراد، واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لأنه أصل في العمل، والضمير في (**وأخبروا**) عائد على العرب، و(**ناوين**) حال منه، ومعنى مفعول يناوين. ثم قال:

١٢٥- وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

يعني: أن اسم الزمان لا يكون خبرا عن الجثة فلا يقال: زيد اليوم، وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو: زيد أمامك، وأن اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو: القتال يوم الجمعة.

وقوله: (**وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا**) أي: وإن يفد الإخبار عن الجثة باسم الزمان فأجز الإخبار به، ومنه قولهم: الهلال الليلة وهو في المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى، لأن التقدير حدوث الهلال الليلة، وقوله (**فأخبرا**) أراد فأخبرن فوقف على نون التوكيد الخفيفة بالألف، وفاعل (**يفد**) ضمير يعود على الإخبار المفهوم من قوله: (**خبرا**).

ثم قال:

١٢٦- وَلا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

١٢٧- وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا

١٢٨-وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ بِرٌّ يَزِينُ وَلْتَقِسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة، وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة، واقتصر الناظم منها على ستة:

الأول: أن يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله: (**كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ**).

الثاني: أن يتقدم أداة استفهام وهو المشار إليه بقوله: (**وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟**).

الثالث: أن يتقدم عليها أداة نفي وهو المشار إليه بقوله: (**فَمَا خِلٌّ لَنَا**).

الرابع: أن تكون مرصوفة وهو المشار إليه بقوله: (**وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا**).

الخامس: أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار إليه بقوله: (**وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ**).

السادسة: أن تكون مضافة إلى نكرة وهو المشار إليه بقوله: (**وَعَمَلْ بِرٌّ يَزِينُ**).

ثم قال: (**وَلْتَقِسْ مَا لَمْ يُقَلْ**) ففهم منه أنه لم يستوف المسوغات، ولم يشترط سيبويه في الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة. وحكى من كلام العرب أمت في الحجر لا فيك، وليس فيه شيء من المسوغات التي ذكرها النحويون، وما في قوله (**ما لم تفد**) ظرفية مصدرية أي مدة كونها غير مقيدة، واللام في قوله: (**ولتقس**) لام الأمر والفعل بعدها مجزوم بها، و(**ما**) موصولة أو نكرة موصوفة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل.

ثم قال:

١٢٩-والأصْلُ فِي الأخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا

١٣٠-وَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

١٣١- كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ خَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

١٣٢-أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لامِ ابْتِدَا أَوْ لازِمَ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له المعنى، وحق الموصوف أن يكون متأخرا عن الوصف، والخبر بالنسبة إلى تقديمه عن المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام:

الأول: جواز تقديمه وهو المشار إليه بقوله: (**وَجَوَّزُوَا الْتَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا**) أي إن لم يعرض عارض من عن تقديمه كما سيأتي، ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازا، قولهم: تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك.

الثاني: وجوب تأخيره وذلك في خمسة مواضع الأول: أن يستوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير وهو المشار إليه بقوله: (**فامنعه حينَ يَسْتَوِي الْجُزْءآن ... عُرْفًا وَنُكْرًا**) فمثال استوائهما في التعريف: زيد أخوك، ومثال استوائهما في التنكير: أفضل مني أفضل منك، وقوله: (**عَادمَيْ بَيَان**) يعني أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين في التعريف والتنكير إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين، وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما بين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو: أبو حنيفة أبو يوسف، فأبو حنيفة خبر مقدم، وأبو يوسف مبتدأ مؤخر، وعلم ذلك بأن أبا يوسف هو المشبه بأبي حنيفة فهو المبتدأ، ومن ذلك قول الشاعر[1]: [الطويل]

---

(١) نسب جماعة هذا البيت للفرزدق وهو موجود في "الديوان ص ٢١٧"، وقال قوم: لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين.

الاعراب: " بنونا " بنو: خبر مقدم، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه " بنو " مبتدأ مؤخر، وبنو مضاف وأبناء من " أبنائنا " مضاف إليه، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه " وبناتنا " الواو عاطفة، بنات: مبتدأ أول، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه " بنوهن " بنو: مبتدأ ثان، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه " أبناء " خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الاول، وأبناء مضاف و" الرجال " مضاف إليه " الاباعد " صفة للرجال.

الشاهد فيه: قوله " بنونا بنو أبنائنا " حيث قدم الخبر وهو " بنونا " على المبتدأ وهو " بنو أبنائنا " مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم – وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه أساس التشبيه وهو الذي تذكر الجملة لاجله – فهو الخبر.

وبعد، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت: " قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على التشبيه – المقلوب، كقول ذي الرمة: ورمل كأوراك العذارى قطعته فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت: قبيلة ألام الاحياء أكرمها وأغدر الناس بالجيران وافيها إذ المراد الاخبار عن أكرمها بأنه ألام الاحياء، وعن وافيها بأنه أغدر الناس، لا العكس " اه كلام ابن هشام.

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فبنونا خبر مقدم لأن المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين.

الموضع الثاني: أن يكون الخبر فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفردا وهو المشار إليه بقوله: (**كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ خَبَرَا**) يعني أنه يمتنع أيضاً تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلا فأطلق وهو مقيد بما تقدم فإنه لا يمنع تقديمه في نحو: الزيدان قاما، وزيد قام أبوه، وإنما يمتنع تقديمه في نحو: زيد قام، وهند قامت.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصورا بألا أو بإنما وهو المشار إليه بقوله: (**أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا**) مثاله: ما زيد إلا قائم، وإنما زيد قائم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مسند المبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار إليه بقوله: (**أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لامِ ابْتِدَا**) يعني أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسندا لمبتدأ ذي لام ابتداء نحو: لزيد قائم.

الموضع الخامس: أن يكون مسندا لمبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار إليه بقوله: (**أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ**) يعني أو كان مسندا للازم الصدر وذلك نحو: أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، ومثل للاستفهام بقوله: (**مَنْ لِي مُنْجِدَا**) ومثال الشرط: من يقم أقم معه.

الثالث: وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع(١):

=

والجواب عنه من وجهين، أحدهما: أن التشبيه المقلوب من الامور النادرة، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه، فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة، وثانيهما: أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الاخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه ألام الاحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدر الاحياء، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال: إن غرض المتكلم الاخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معينا للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد.

ومثل بيت الشاهد قول الكميت بن زيد الاسدي: كلام النبيين الهداة كلامنا وأفعال أهل الجاهلية نفعل

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة، لا العكس.

(١) **يقدّم الخبر وجوبا في المواضع الآتية:**

١- أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوِّغ إلا تقدُّم الخبر، والخبر ظَرفٌ، أو جارٌ ومجرور، نحو: عندي درْهمٌ، ونحو: لِي وَطَرٌ. فلا يصحّ: درهَمٌ عندي، ولا: وطَرٌ لي.

فإن كان للنكرة مسوِّغ جاز تقديم الخبر وتأخيره، نحو: رجلٌ ظريفٌ عندي، ويجوز: عندي رجلٌ ظريف؛ لأن النكرة موصوفة.

الموضع الأول: أن يكون طرفا أو مجرورا مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار إليه بقوله:

١٣٣-وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ مُلتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ

الموضع الثاني: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار إليه بقوله:

١٣٤- كَذَا إِذَا عَادَ إِلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

هذا على حذف مضاف أي على ملابس والتقدير: كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذي يخبر بالخبر عنه نحو: على التمرة مثلها زبدا، فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة لئلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظا ورتبة.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر من أدوات الصدور وهو المشار إليه بقوله:

١٣٥- كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا كَأَيْنَ مَنْ عَلَمْتَهُ نَصِيرَا

يعني أن يلزم تقديم الخبر إذا كان صدر ومثل ذلك بقوله: (**كَأَيْنَ مَنْ عَلَمْتَهُ نَصِيرَا**) فـ (**أين**) ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام، و(**من**) مبتدأ، (**علمته**) صلته والضمير في (**علمته**) مفعول عائد على (**من**) (**نصيرا**) مفعول ثان أو حال من الهاء في (**علمته**) إذ جعل علم بمعنى عرف.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ محصورا بألا أو بإنما وهو المشار إليه بقوله:

١٣٦- وَخَبِّرِ الْمَحْصُورَ قَدِّمْ أَبَدَا كَمَا لَنَا إِلا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

ومثل ذلك بقوله: (**كَمَا لَنَا إِلا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا**) فلنا خبر مقدم واجب التقديم، لأن المبتدأ وهو اتباع أحمد محصور بإلا ومثاله محصور بإنما، إنما في الدار زيد. وقوله: والأصل

=

٢- أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: في الدار صاحبُها، فلا يجوز تأخير الخبر في مثل هذا المثال؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورُتْبة، فلو قلنا: صاحبها في الدار، لعاد الضمير (الهاء) في المبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز. ومثله قولهم: على التَّمرة مِثْلُها زُبْدًا. فالضمير(الهاء) في مثلها يعود على جزء من الخبر لا على الخبر كُله. ومنه قول الشاعر:

أَهَابُكِ إِجْلالا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

الشاهد فيه: قوله (ملءُ عين حبيبُها) حيث قدَّم الشاعر الخبر (ملءُ عين) على المبتدأ (حبيبُها)؛ لأن المبتدأ يشتمل على ضمير يعود على المضاف إليه (عين) المتصل بالخبر، ولو تقدم المبتدأ لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورُتبة.

٣- أن يكون الخبر له صَدْر الكلام، نحو: أينَ مَنْ عَلِمْتُهُ نصيرًا؟ فأين: خبر مقدّم، ومَنْ الموصولة: مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تأخير الخبر؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام.

٤- أن يكون المبتدأ محصورًا، نحو: مالنا إلا إتِّبَاعُ أَحْمَدَ. تقدَّم الخبر (لنا) وجوباً؛ لأن المبتدأ (اتباع) محصور بإلا. ومنه قولك: إنما في الدار زيدٌ.

مبتدأ، وفي الأخبار، متعلق به، وأن نؤخرا: خبر المبتدأ، والضمير في وجوزا: عائد على العرب، وضررا اسم لا والخبر محذوف تقديره في التقديم، والضمير في امنعه عائد على التقديم، وعرفا ونكر منصوبان على إسقاط حرف الجر، والتقدير في عرف ونكر وعادمي بيان منصوب على الحال من الجزأين، والعامل في كذا محذوف تقديره، ويمتنع، والفعل مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال، وفي كان ضمير مستتر عائد على الفعل، وأو قصد استعماله: جملة معطوفة على الجملة التي بعد إذا، والهاء في استعماله عائدة على الخبر، والتقدير: كذا إذا كان الفعل خبرا أو قصد استعمال الخبر منحصرا، وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله، ومضمر فاعل بعاد، والضمير في عليه عائد على الخير وما في قوله مما واقعة على المبتدأ وهو موصولة وصلنها بخير، وبه وعنه متعلقان بيخبر، والضمير العائد على الموصول هو الضمير في عنه، والضمير في به عائد على الخبر، ومبنيا حال من الضمير في به، وهذا البيت من الأبيات المعقدة من هذا الرجز، وكذا متعلق أيضاً بمحذوف كما سبق، والفاعل بيستوجب ضمير عائد على الخبر، والتصدير: مفعول بيستوجب، وخبر المحصور: مفعول مقدم بقدم، وأبدا: منصوب على الظرف.

ثم قال:

١٣٧- وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

يعني: أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا علم، ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله: (**كما تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا**) فزيدا مبتدأ، والخبر محذوف للعلم به، وتقديره، زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله:

١٣٨-وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

فدنف: خبر، والمبتدأ محذوف تقديره: زيد دنف. وفهم من قوله: (**وحذف ما يعلم جائز**) أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معا إذا علما.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] أي فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم عليه وفي جواب متعلق بقل، وقوله: (**فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ**) تتميم للبيت ولو استغنى عنه لصح المعنى.

ثم إن الخبر يحذف وجوبا في أربعة مواضع:

الأول: بعد لولا الامتناعة، وإليه أشار بقوله:

١٣٩-وَبَعْدَ لَوْلا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ وَفِي نَصٍّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ

وفهم من قوله: غالبًا أن لـ(لولا) استعمالين: غالبا وغير غالب، وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ نحو: لولا

زيد لأكرمتك، ففي مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسده. وغير الغالب أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو: لولا زيد باك لضحكت، فالامتناع في هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد، ففي مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز إذا دل عليه دليل فغالبا حال من لولا، وحذف الخبر حتم جملة من مبتدأ وخبر، وبعد متعلق بحذف أو بحتم، والتقدير: وحذف الخبر متحتم بعد لولا في غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ.

الثاني: بعد مبتدأ هو نص في القسم وغليه أشار بقوله: (**وَفِي نَصٍّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ**) وذلك نحو قولك: لعمرك لأفعلن، فالخبر واجب الحذف تقديره قسمي ووجب حذف لسد الجواب مسده، وذا إشارة لتحتم حذف الخبر.

الثالث: بعد واو المعية وهو المشار إليه بقوله:

١٤٠- وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَــعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَــانِعٍ وَمَــا صَــنَعْ

أي يجب حذف الخبر بعد الواو التي بمعنى مع، ومثل ذلك بقوله: (**كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ**) فكل صانع مبتدأن وما معطوفة عليه وهي موصولة وهو أظهر، والخبر محذوف وجوبا تقديرا مقرونان وبعد واو متعلق بمحذوف تقديره وبحذف.

الرابع: أن يقع المبتدأ قبل حالا لا يصبح جعلها خبرا عن المبتدأ وهو المشار إليه بقوله:

١٤١- وَقَبْلَ حَالٍ لا يَكُــونُ خَبَــرَا عَنِ الَّذِي خَبَــرُهُ قَــدْ أُضْــمِرَا

أي يجب حذف الخبر أيضاً قبل الحال الممتنع جعلها خبرا عن المبتدأ المذكور قبلها، فقيل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف، ولا يكون خبرا: جملة في موضع الصفة لحال، وعن الذي: متعلق بخبر أو الذي: نعت لمحذوف تقديره عن المبتدأ الذي وشرط هذا المبتدأ أن يكون مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال المذكورة أو فعل التفضيل مضافًا إلى المصدر المذكور، وقد مثل للأول بقوله:

١٤٢- كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيْئًا وَأَتَــمّ تَبْيِيني الْحَقَّ مَنُوْطًــا بِــالْحكَمْ

والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئا، فضربي: مبتدأ وهو مصدر عامل في العبد، والعبد مفسر للضمير المستتر في كان المحذوفة تامة، ومسيئا: اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور، فالخبر على هذا الاستقرار العامل في إذا المحذوفة أي ضربي كائن إذا كان.

ثم مثل للنائي أيضاً بقوله: (**وَأَتَمّ ... تَبْيِيني الْحَقَّ مَنُوْطًا بِالْحكَمْ**) فأتم: افعل تفضيل وهو مبتدأ مضاف إلى تبييني، والحق: مفعول بتبييني، ومنوطا: حال من الضمير المستتر في كان المقدرة، ومعنى منوطا: متعلقا، وبالحكم: متعلق به.

ثم قال:

١٤٣- وَأَخْبَرُوا بِـاثْنَيْنِ أَوْ بِـأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَـرَاةٌ شُـعَرَا

يعني[1]: أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد، وذلك على وجهين أحدهما: أن يتعدد لفظا لا معنى نحو: الرمان حلو حامض، لأن معنى الخبرين رلاجع إلى شيء واحد إذ معناهما من، فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لأنهما بمنزلة اسم واحد. والثاني: أن يتعد لفظا ومعنى نحو: زيد كاتب شاعر، فهذا يجوز أن يعطف الثاني على الأول وأن لا يعطف، وإلى هاذ المثال أشار بقوله: (**كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا**) فهم: مبتدأ، وسراة: خبر أول، وشعرا: بعد خبر، وسراة: جمع سرى على غير قياس وهو الشريف.

---

(١) **يـجوز تَعدّد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف سواء كان الخبران:**

- في معنى خبر واحد، نـحو قولك: هذا البرتقال حُلْوٌ حَامِضٌ. فحلوٌ: خبر أول، وحامضٌ: خـبر ثان، وقد اختلف لفظ الخبرين، واختلف معنى كلّ واحد منهما عن الآخَر، ولكنهما معاً يُؤديان معـنى واحِداً، هو (مُزٌّ) فتقول: هذا البرتقال مُزٌّ (أي: متوسط بين الْحَلاوَة، والْحُمُوضَة) ومثل ذلك أن تقول: الرجلُ أَعْسَرُ أَيْسَرُ. أي: يعمل بكلتا يديه. وهذا النوع لا يـجوز فيه عطف الخبر الثاني على الأول.

- أم لم يكونا في معنى خبر واحد. نـحو قولك: زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ. فقائم: خبر أول، وضـاحك: خبر ثان، والخبران مختلفان لفظًا ومعنى. وهذا النوع يـجوز فيه عطف الخبر الثاني على الخـبر الأول؛ فتقول: زيدٌ قائمٌ وضاحكٌ. ومثله قولك: بلدُنا زِرَاعِيٌّ صِنَاعِيٌّ. ومنه قول الشاعر:

مَـنْ يَـكُ ذَا بَـتٍّ فَهَـذَا بَـتِّي مُـقَيِّظٌ مُصَيِّـفٌ مُشَـتَّى

الشاهد فيه قوله: (فهذا بتّي مُقَيِّظٌ مُصيِّف مُشتَّى) حيث وردت عدة أخبار لـمبتدأ واحـد، وهـو (هذا) من غير

عطف فدلَّ ذلك على جواز تعّدد الخبر من غير تعيُّن للعطف، ومن غير تقدير مبتدأ لـها.

وقال الآخر:

يَنَـامُ بِإِحْـدَى مُقْلَتَيْـهِ وَيَتَّقِـي بِـأُخْرَى الْمَنَايَـا فَهْـوَ يَقْظَـانُ نَـائِمُ

والشاهد فيه: قوله (فهو يقظان نائم) حيث ورد خبران لـمبتدأ واحد، وهو قوله (هو) مـن غـير عطف فدل ذلك على جواز تعدد الخبر من غير تعيّن للعطف، ومن غير تقدير مبتدأ لـها.